إشكالية توطين وتطوير المناطق الصناعية في ظل الدولة الريعية
– عرض و تحليل للتجربة الجزائرية –

أ. خدادمية آمال
الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن حقيقة توطين وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر، وذلك لكونها المجال الوحيد القادر على جدب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحريك عجلة المنظومة الإنتاجية للخروج من دائرة الريع، باعتباره موردا قابلا للنضوب، حيث اعتمدت الحكومات في الدول النفطية الريعية بصفة عامة والحكومة الجزائرية بصفة خاصة على الريع الخارجي الذي حررها من الاعتماد على قاعدة الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل يضاف إلى ذلك إن العائدات النفطية الهائلة ونمط إنفاقها زاد من قدرة الدولة على إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وغدا تطور القاعدة الإنتاجية وهياكلها في هذه الدول يعتمد إلى حد كبير على نمط الأنفاق الحكومي، ومن أجل الإجابة عن الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، ولقد أثبتت النتائج المتوصل إليها أن هناك نقطة انعطاف في إستراتيجية تطوير هذه الأخيرة من خلال إمكانية إدراج لقطاع الخاص في تسييرها للحد من العراقيل التي تواجه تطورها.

الكلمات المفتاحية:المناطق الصناعية، الريع ، الدولة الريعية ،العائدات النفطية .

Abstract

This study aims at exposing the truth of settling and developing the industrial areas in Algeria. That's because it is the only field which is capable of attracting local and foreign investment and boosting productivity, in order to escape the rentier circle which is regarded as a temporary resource. Hence, oil-rich rentier states' governments in general, and the Algerian government in particular depended on foreign rentier in earning its revenues, which in fact liberated it from the dependence on the local productive base. Besides, the tremendous oil revenues and its expenditure pattern increased the country's ability in reshaping the social fabric. The development of the production base and its structures in these countries has come to largely count on the government's expenditure pattern. In order to answer the major problematic of this study, the descriptive analysis and case study methods were deployed. Moreover, the final results have proven that there is a turning point in the development strategy of the latter through the possibility of assigning it to the private sector to manage it in a way that reduces the obstacles which impede its development.

***Key Words*: industrial areas, rentier, rentier states, oil revenues.**

المقدمة

إن التحول من نموذج دولة الريع إلى نموذج دولة الإنتاج يتطلب النهوض بالقطاع الصناعي وتوفير البيئة المناسبة للمستثمرين الخواص ولا يتم ذلك إلا بتوفير مناطق صناعية تجدب المستثمر المحلي والأجنبي، وبتسليط الضوء على المناطق الصناعية في الجزائر باعتبارها دولة ريعية نجد أن برامج توطينها وتطويرها ارتبطت إلى حد كبير بالموارد النفطية والتي تتسم بعدم الاستقرار في السوق الدولية، ومع تراجع أسعار النفط في منتصف عام 2014، وتداعيات هذا التراجع على موازنة الدولة الجزائرية، أصبح الاقتصاد الجزائري يعيش أزماتٍ متواصلة، فارتفعت حدة المشكلات الاقتصادية أخيراً مع زيادة الأسعار، في مقابل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين في الوقت الذي يرفع فيه الرهان حول إمكانية الخروج من المنظومة الريعية والدخول في المنظومة الإنتاجية و هذا ما يدفع إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي :ما هو واقع توطين وتطوير المناطق الصناعية في ظل غياب قاعدة إنتاجية واعتماد الدولة الريعية على مصدر أحادي للدخل ؟
ويندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي وكيف يمكن التفرقة بين هذين المفهومين ؟
- ✓ هل غياب الصفة الريعية للدولة والاقتصاد تؤدي إلى القدرة على الانطلاق الصناعي ؟
- ✓ ما مدى تأثر برامج تطوير و توطين المناطق الصناعية بارتفاع وانخفاض سعر البترول ؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أن الدولة الريعية (الجزائر كنموذج لدراسة الحالة) تسنى لها أن تملك وفورات مالية كبيرة لم يسنى لغيرها من البلدان العربية الأخرى ،والتي تشابهت معها في خوض تجارب تنموية متقاربة إلى حد بعيد مدعومة بنفقات مالية ضخمة عكست أهداف تلك الدول وتوجهاتها السياسية والتنموية، فدراسة تلك التوجهات الاتفاقية لنموذج الدولة الريعية (الجزائر) وخاصة تلك التوجهات التي وضعت أولوية النهوض بالقطاع الصناعي للخروج من المنظومة الريعية والدخول في المنظومة الإنتاجية اعتمادا على برامج تطوير وتوطين المناطق الصناعية يؤدي إلى تشخيص مواطن الخلل في تلك التوجهات و هل أنها حققت العدالة من خلال توزعها الجغرافي والكفاية والفعالية في استخدام الموارد بالشكل الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع .

أهداف الدراسة

تهدف هده الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع توطين وتطوير للمناطق الصناعية في الجزائر وتقديم أهم النقائص والمعوقات التي تعاني منها هذه المناطق لاستخلاص أهم متطلبات النهوض بها ، كما تحاول هذه الدراسة معرفة إلى أي حد يمكن القول أن قنوات الإنفاق النفطي ساهمت في دعم برامج توطين وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر .

وحتى يتمكن البحث من الوصول إلى الأهداف المرجوة تم تقسيمه إلى ثلاث محاور:

أولا: الرؤية النظرية للدولة الريعية والاقتصاد الريعي .

ثانيا: سياسة التوطين الصناعي في ظل الدولة الريعية .

ثالثا: تداعيات ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على برامج تطوير و توطين المناطق الصناعية.

أولا :الرؤية النظرية للدولة الريعية والاقتصاد الريعي :

إن مرجعية أسباب ضعف القطاع الصناعي ومن تم انتهاج سياسة توطين وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر وتواجد دخل أحادي المصدر والمتمثل في الربع البترولي و من تم إطلاق صفة الريعية على الدولة، يتطلب أولا توفير إطار نظري حول هذا المفهوم حتي يتسنى تحديد طبيعة تلك العلاقة و التأثيرات التي تتضمنها صفة الريعية، من خلال تفحص معنى الدولة الريعية والاقتصاد الريعي والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف لهذين المفهومين .

1. مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي :

أ. مفهوم الدولة الريعية

إن أول من ربط مفهوم الريع بالدولة الريعية تحت مسمى الدولة الريعية هو **حسن مهدوي** في بحثه الموسوم **"أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية- حالة إيران – "**[1] و الذي نشر سنة 1970 حيث يعود الفضل إلى هذا المفكر الاقتصادي السياسي الإيراني في طرح مفهوم و أبعاد و خصائص الدولة الريعية بأسلوب علمي جديد و متعلق بالاقتصاد النفطي بشكل خاص[2]. وتعد الدول المصدرة للنفط و المواد الخام، لاسيما الدول العربية الخليجية وليبيا والعراق دول ريعية، ونلاحظ أن الدول النفطية العربية المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل مما حرمها من فرصة لبناء قاعدتها الإنتاجية المتكاملة، وذلك بسبب تغير دور الدولة من إنمائي إلى دور تتحكم بالعوائد الريعية وتوزيعها وبالتالي تتحكم بالوظائف وسوق العمل والاستثمار مما زاد السوق بشكل عام تشوها انصبت أثاره السلبية على البنية الاقتصادية ومن خصائص الدولة الريعية مايلي[3] :

- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي؛
- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية كالنفط مثلاً من إجمالي الصادرات تصل أحياناً إلى أكثر من 80 % .

و تجدر الإشارة إلى إطلاق صفة الدولة الريعية ليس بالضرورة أن يكون ملازما للدولة في كل الفترات و إنما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الريعية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي و بهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية أو العكس نتيجة للوضع الاقتصادي و السياسي الذي يحكم اقتصاد الدولة . وينبغي التأكيد على أن الدولة الريعية بوصفها العام ليس بالضرورة أن تكون متصلة بالنفط فاسبانيا في نهاية القرن 16 تعطي مثالا تاريخيا لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على الذهب و فضة الامريكيتين[4].

ب.مفهوم الاقتصاد الريعي :

يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات الغير إنتاجية أو الريعية 50 % من الناتج المحلي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه ريعيا[5]، فالاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي تتغلب فيه عناصر الريع الخارجي وليس عناصر الريع الداخلي ،فوجود ريع داخلي لابد و أن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية و محلية أما الريع الخارجي و بالذات عندما يكون على درجة من الأهمية بالنسبة للناتج القومي مثل النفط فانه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية هامة[6]. ويعرفه آخرون على انه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من خلال استغلال النفط والغاز المملوك كليا للدولة ،وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الريع بمعايير مساهمة قطاع النفط بنسبة اكبر من مجموع مساهمات قطاع الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار الكلي وقيمة الصادرات النفطية تمثل أكثر من 50 % من مجموع الصادرات[7] .

تعتمد مصادر الاقتصاد الريعي على الفارق الاقتصادي الكبير بين سعر التكلفة وسعر البيع بدون أي تعب أو مجهود وهنا يرى الاقتصاديون أن المجتمعات التي تعتمد على الاقتصاد الريعي هو مجرد نظام اقتصادي استثنائي لا يدوم طويلاً، لأنه في حال نفاذ الثروات الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الدول تقف السلطات أمام اقتصاد مشلول لا يتحرك حيث لا إنتاج ولا استثمار ولا كوادر بشرية تبتكر لتطور البلاد، وتعد الجزائر من أكبر الدول العربية التي تعتمد على الاقتصاد الريعي، حيث أنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي، وهي تستورد كل المنتجات من الدول الخارجية.

2. أوجه التشابه والاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية::

وبناءاً على ما سبق يمكن التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، فالدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتنشغل أقلية من السكان في توليد الريع ويؤول في مجمله للحكومة والتي تتحكم في توزيعه وإنفاقه على أفراد المجتمع، أما الاقتصاد الريعي وهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله، إذن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي، وليس إنتاجي وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي، ويمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي في الجدول التالي

جدول 01: **مقارنة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية**:

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
1. إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تتحدد أساساً بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، وبذلك فإن الريع الخارجي وصفاً للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على السواء . 2. الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي، إذ أن هذا الأخير عادة ما يولد دولاً ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول أن دولة ما تخلق اقتصاداً ريعياً.	1. الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية. 2. عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي، في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية. 3.الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي. 4.الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدول الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتما، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حين

	قد لا يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية كعائدات السياحة لبلد معين، تحويلات العاملين في الخارج.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى رياض الخوري، **إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية** ، نشرة الإصلاح العربي ، ايلول 2008 ، ص22 .

ثانيا :. سياسة التوطين الصناعي في ظل الدولة الريعية .

يتفق جميع الخبراء الاقتصاديين على أن الدولة الجزائرية بحاجة إلى تعميق هيكلها الصناعي وتعزيز قدرتها التنافسية. ويوافق الجميع أيضا على أن هذا يجب أن يتم تحت ضغط متزايد من المنافسة في السوق والتكامل الدولي. هناك أيضا دعوة لبناء "الصناعات الداعمة" التي توفر قطع الغيار والمواد الوسيطة للصناعات النهائية.وفي حين أنه من السهل التصديق على هذه الأهداف يظل الخبراء وصانعي السياسات يختلفون حول كيفية تحقيقها، وتدعو إحدى الآراء إلى قيادة دولة قوية نسبياً في تسخير السوق على أساس أن القطاع الخاص وحده لن يدرك السرعة أو النطاق المثالي للتصنيع، في المقابل ، ترى وجهة النظر البديلة أن ديناميكية القطاع الخاص (لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر) هي المحرك الرئيسي للنمو ويقتصر دور الدولة هنا على إزالة العقبات (عادةً نفسها) وتحقيق الإمكانات الكاملة للسوق دون التغلب عليها، وعليه هناك وجهتي نظر بهذا الخصوص .

1. التطور الحاصل في موقف الدولة كأحد عوامل تطور اتجاهات التوطين الصناعي

يتجسد التطور الحاصل لدور الدولة في انتقالها من اللاتدخل إلى التدخل المكتف في شؤون التوطين الصناعي باعتبارها ترعى شؤون المجتمع ،حيث وجدت في الصناعة وتوطينها أداة أساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فأصبحت توجهه بآليات مدروسة مما يخدم المصالح العليا للبلاد، وذلك من حيث الاهتمام بالمجال الوطني بصفته كلا متكاملا، بمعنى ان الدولة ممثلة في أجهزتها المختلفة و بعد أن استحكمت زمام الأمور[8] – **وهذا من مميزات الدولة الحديثة –** لم تعد تترك التوطين الصناعي للرغبات الفردية بل وضعت له معايير وطنية محفزة ومقيدة في نفس الوقت، وذلك بناءا على دراسات إستراتيجية مطبقة في ميدان التوطين الصناعي ،متخصصة في تقسيم الرقعة الجغرافية الوطنية إلى مناطق متميزة تتمتع بخصائص مشتركة يكون التوطين الصناعي في كل منها يخضع لشروط خاصة بها وحسب البرنامج الوطني ألاستشرافي للمناطق الصناعية الذي انتهجته الحكومة خلال الفترة (2012-2017) فان جملة القواعد و المتطلبات لاختيار المنطقة الصناعية موجزة في الجدول التالي .

جدول رقم 02 : معايير اختيار المنطقة الصناعية

المنطقة المثلى		المعايير				
الرقم	القيود (الشروط)	النسبة	المؤشرات			الترتيب
			قوي	متوسط	ضعيف	
1	النظام العمراني	10%				
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية: المدينة– الأحياء البلدية	**15%**				
3	المساحة	**15%**				
4	الملاحق	**20%**				
5	الهياكل والطرقات	**15%**				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	**5%**				
7	التأثيرات البيئية	**5%**				
8	اقتصاد المعرفة	**5%**				
9	النسيج الصناعي	**10%**				
المجموع		**100%**				

source :Ministere de l'industrie,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement, (avril2012) , LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES, p07

من خلال الجدول السابق يتضح لدينا أن متطلبات إقامة مناطق صناعية مثلى تبرز أكثر في الموقع الممتاز والمساحة وتوفر كل من البنى التحتية والملاحق الضرورية لقطاع الصناعي والتي حظيت بنسبة

15 % و20 % على التوالي، كما أن وجود المناطق الصناعية في كافة الولايات والمدن الكبرى أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الوطنية حيث أنه سيخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في القطاع الصناعي والنهوض بالصناعات الأساسية بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية الضرورية مثل الكهرباء والطاقة والماء واليد العاملة، إلخ. ضف إلى ذلك أنه سيسهل تكوين قاعدة بيانات حول احتياجات الصناعة من حيث المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى ويضمن السلامة الصناعية ويوفر الظروف الملائمة لحماية البيئة وإنشاء معامل معالجة النفايات والمياه المستعملة ويساعد على الإيفاء بالمتطلبات الصحية للصناعات الغذائية والدوائية والالتزام بمعايير الجودة والمواصفات والتوحيد القياسي وتطوير البحث الصناعي بهدف تحسين وزيادة الإنتاج ووقف النمو العشوائي للصناعة .

2.انعدام الريعية لا يعني القدرة على الانطلاق الصناعي

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع خلال فترة السبعينات الأمر الذي صنع منه اقتصاد متين على الرغم من اعتماده على مصدر واحد (البترول). ولكن، وفي زمن تجتهد فيه العقول من أجل إيجاد سبل للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد آخر يفوقه متانة، لنفترض اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر دخل آخر لا يستنزف ثروة طبيعية كالنفط والغاز، كإيرادات الصناعة الالكترونية الموجودة بالقطب الصناعي برج بوعريريج. وعلى افتراض تميز سكان الجزائر في دراسة البرمجيات وتطبيقها من خلال جودة التعليم الجامعي في تدريس تخصص الالكترونيك والبرمجيات، مما يجعلها الخيار الأول لأي مشروع تقني حول العالم ومحل إقبال كبير على الصناعة الجزائرية في هذا المجال (كصناعة الهواتف النقالة واللوحة الذكية)، فهل سيشكل ذلك اقتصاد ريعي؟ لا شك فى أن هذا الافتراض يتنافى مع خصائص الدولة الريعية، فمصدر الدخل هنا يعتمد على الإنتاجية المحلية بشكل واسع، وجزء كبير من السكان يساهم في الإدارة والتصدير اللذان يكفلان مصدر الدخل، بالإضافة إلى عدم سيطرة الحكومة على مصدر الدخل هذا. ولكن، هل يعني - كونه اقتصاد غير ريعي أو اقتصاد مستدام؟، إن افتراض انتهاء زمن البرمجة جراء ظهور تقنية تفوقها مهنية (البرمجة الصينية آو الأوربية) جدير بقتل الاقتصاد الجزائري حسب افتراضنا الأول. بذلك نستنتج أنه يمكن التيقن بعدم استدامة الاقتصاد الريعي (الممثل باللون الأحمر)، ولكننا في الوقت ذاته لن تستطيع التيقن باستدامة الاقتصاد غير الريعي.والشكل التالي يوضح ذلك .

شكل 01 :مخطط دورة الاقتصاد الكلي في الدولة (اقتصاد ريعي)

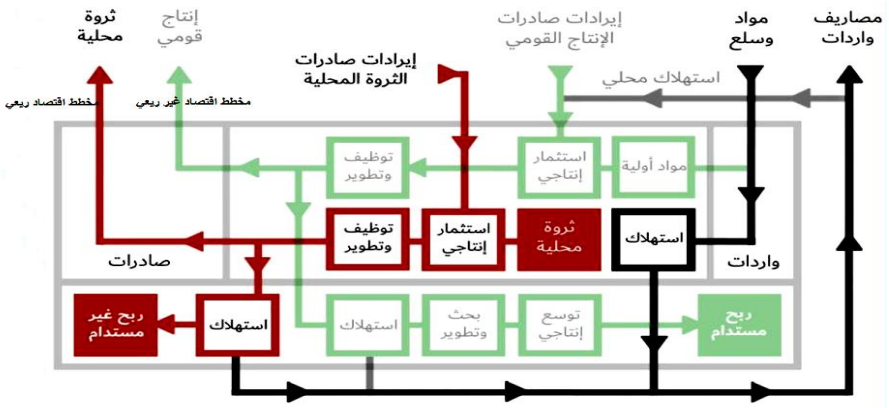

المصدر : عبد الله سالم السلوم ،انعدام الريعية لا يعني الاستدامة (بتصرف) متوفر على الموقع :
https://alphabeta.argaam.com/article/detail/103473 تم التصفح بتاريخ 2018/02/06

المخطط السابق مثال حي على دورة الاقتصاد الكلي في دولة ريعية، على افتراض توافقها مع الخصائص المذكورة بالدراسة. يُظهر المخطط المتعلق بالاقتصاد الريعي الاعتماد الكلي لاقتصاد هذه الدولة على إيرادات صادراتها من الثروة المحلية (بترول وغاز)، يتم استثمارها في الإنتاج والتصدير والتوظيف، ويستهلك جزء منها في مصاريف أخرى كمؤسسات الدولة وهيئاتها، ويتبقى منها الربح غير المستدام. لا شك في أن هذا الربح سيتوقف فور انتهاء صلاحية الثروة المحلية التي هي سبب ريعية هذا الاقتصاد. أما مخطط الغير ريعي (المستدام) فما هو بذاك الوزن في التأثير على الاقتصاد الكلي للدولة. فاعتماده بالغالب على

استهلاك الاقتصاد الريعي، والذي هو بنهاية الأمر قائم على صادرات الثروة المحلية. ففي حال انتهاء تلك الثروة فالأمر بلا شك سيؤثر على كلا المخططين وهذا ما يوضحه المخطط الموالي .

الشكل 02 : مخطط دورة الاقتصاد الكلي في الدولة (اقتصاد مستدام)

المصدر : عبد الله سالم السلوم ،انعدام الريعية لا يعني الاستدامة متوفر على الموقع :

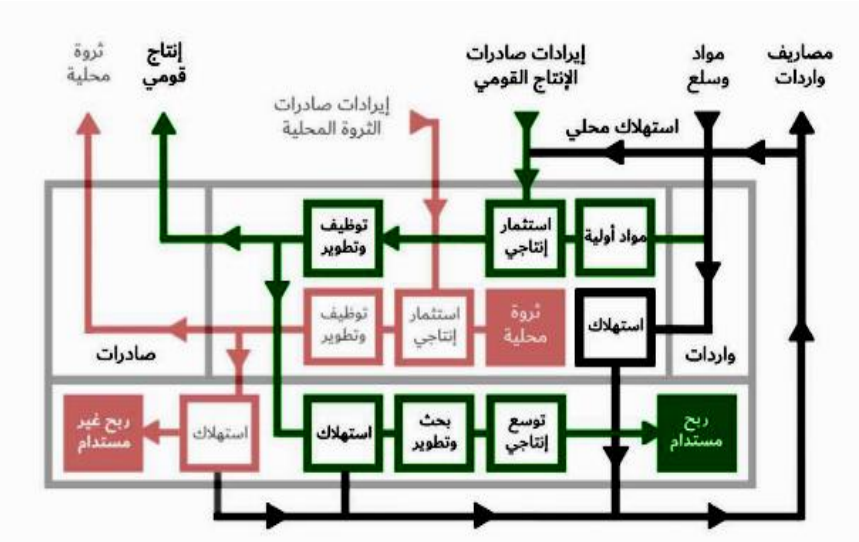

https://alphabeta.argaam.com/article/detail/103473 تم التصفح بتاريخ 2018/02/06

إن أولوية التحول إلى اقتصاد مستدام (اقتصاد غير ريعي الممثل باللون الأخضر) تأتي من خلال تركيز إيرادات صادرات الثروة المحلية في تحفيز إيرادات صادرات الإنتاج القومي، أي من خلال استغلال مخطط الاقتصاد الريعي في صنع مخطط اقتصاد غير ريعي متين. فالعمل يبدأ أولا في إلغاء الرسوم الجمركية في حال كانت الواردات مواد أولية تستعمل في إنتاج منتج محلي. يأتي بعد ذلك رفع الرسوم الجمركية على صادرتنا من السلع والخدمات النهائية والتي تعد واردات بالنسبة لاقتصاديات أخرى، الأمر الذي يحفز الاستهلاك المحلي تجاه نظيره الخارجي، وبه تنخفض التكاليف. وآخرا، استغلال إيرادات صادرات الثروة المحلية في تسهيلات وتوصيات ودعم للقطاع الخاص، ويكون التمييز بين شركات هذا القطاع مبني على حجم الصادرات الخاصة بكل منها بذلك يتوجه استهداف القطاع الخاص مباشرة إلى المستهلك الخارجي لا المحلي كما يحصل في بعض الدول العربية (دول الخليج مثلا). لكن ما يلاحظ عند تسليط الضوء على الصادرات الجزائرية هو النسبة المعتبرة لقطاع المحروقات على حساب التنويع الاقتصادي خارج هذا القطاع مما شكل ضعف واضح في صادراتها خارج المحروقات، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الصادرات الجزائرية سواء في قطاع المحروقات أو خارجه مع إجمالي الصادرات.

الجدول رقم (03): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)

السنوات	صادرات خارج المحروقات		صادرات المحروقات		اجمالي الصادرات	نسبة التغير%
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%		
2001	49667.8	3.35	1430668.0	96.65	1480335.80	-10.67
2002	56191.9	3.74	1445000.0	96.26	1501191.90	1.40
2003	52053.5	2.73	1850000.0	97.27	1902053.50	26.70
2004	60620.8	2.59	2276827.0	97.41	2337447.80	22.89
2005	66548.3	1.94	3355000.0	98.06	3421548.30	46.37
2006	83264.7	2.09	3895736.2	97.91	3979000.90	16.29
2007	92372.7	2.19	4121790.4	97.81	4214163.10	5.91
2008	124994.6	2.45	4970025.1	97.55	5095019.70	20.90
2009	77408.5	2.31	3270227.5	97.69	3347636.00	-34.29

29.45	4333587.40	97.39	4220106.0	2.61	113481.4	2010
24.01	5374131.30	97.21	5223836.8	2.79	150294.5	2011
5.82	5687369.40	97.20	5527736.5	2.80	159632.9	2012
-8.26	5217099.80	96.95	5057546.9	3.05	159552.9	2013
-5.74	4917598.20	95.78	4709622.4	4.22	207975.8	2014
-29.19	3481837.0	94.32	3284086.0	5.67	197751.0	2015

Source : Office National des Statistique sur www.ons.dz
Et Ministére des Finance, Direction générale des Douane sur :
www.douane.gov.dz/pdf/Avis%20de%20presse%20fr.pdf

يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت تطورا خلال السنوات(2001-2015) إلا أن تطورها تغيبه السيطرة التامة للصادرات البترولية والتي تشكل في حجمها فرقا معتبرا، فحتى خلال تحسن الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2008) لكنها بقيت ضئيلة لا تفي بالغرض منها، واستمرت الصادرات الإجمالية في التراجع خلال سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008 التي خفضت من الطلب على البترول من جهة وعلى الرغم من عدم تأثر الجزائر بالأزمة إلا انها تأثرت بتداعياتها في سوق المواد الأولية العالمي وخاصة النفط، ومن جهة أخرى خلال نفس الفترة منعت الحكومة الجزائرية تصدير المنتجات الجزائرية الغذائية والتي تحتوي على نسبة من المواد الأولية المدعمة، وكذلك توقيف صادرات النفايات الحديدية خلال نفس الفترة. ولكن رجعت الصادرات خارج المحروقات لترتفع بزيادة قدرها 23.94% خلال سنة 2015، وهذا نتيجة لتطور الإنتاج المحلي والتصدير في مادتي: الأمونياك وزيزت النافتا. وعند مقارنة نسبة الصادرات خارج المحروقات بالصادرات الكلية تبقى لا تتجاوز نسبة 3% منها.

وجدير بالذكر أنه رغم الإصلاحات الهيكلية المتخذة من طرف الحكومة في الجزائر والتي كانت متتالية من خلال البرامج التنموية المتعددة، إلا أن الجهاز الإنتاجي فيها لا زال يعاني من قصور كمي (الحجم) وركود نوعي (الجودة)، لا يسمح للمنتوج الوطني من غير البترول والغاز بإقتحام الأسواق الدولية ،و بتسليط الضوء أيضا على القطاع الخاص في الجزائر وعلى جميع قطاعاته المتفرعة نجد انه مازال يفتقد للقدرة على المنافسة واكتساح السوق الدولية بالمنتجات المحلية ، رغم تلك البرامج التنموية المتبعة و التي تتضمن أهدافا واضحة في دعم وتأهيل هذا القطاع ، فالواقع يبين انه قد تأثر سلبا جراء الخطط الحكومية في ترشيد الإنفاق، والسبب يكمن وراء اعتماد مخطط الاقتصاد الغير ريعي على الاقتصاد الريعي.

وعليه يمكن القول أن صنع مخطط الاقتصاد الغير ريعي جدير بصنع تنوع في القطاع الخاص. تنوع قائم بذاته، يستمد طاقته من نفسه عن طريق إعادة تصنيع مواد أولية ، واستثماره بنفسه وبالعقول التي هو قائم عليها، تصنيع ما هو جدير بثقة المستهلك الأجنبي الذي هو من سيصنع تلك الزيادة المستمرة في إيرادات الإنتاج القومي. القيام بالذات هو ما ينهي الريعية، والتنوع هو ما يصنع الاستدامة!

ثالثا : تداعيات ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على برامج تطوير و توطين المناطق الصناعية

يعتبر النفط والغاز من الموارد غير المتجددة مما يعني أنه سيأتي يوم تنضب فيه هذه الموارد هذا من جانب ومن جانب آخر فإنه كما تم تجاوز الفحم في عصر سابق وأصبح لا قيمة له كذلك سيكون الحال بالنسبة للبترول والغاز فقد يفقدا تجارتهما ويصبحا في حكم الناخب بحكم توفر بدائل أخرى للطاقة. فقد أشارت دراسة صدرت في سنة 2008 عن معهد " تشاتام هاوس"أنه لن يكون لدى الجزائر نفط لكي تصدره بين عامي (2018-2020) ، حيث حذرت هذه الدراسة من أنه من دون اكتشاف احتياطات نفطية جديدة فقد تفقد البلاد مكانتها كمستغل للنفط بحلول عام 2026 .

وحتى إن استطاع النظام أن يثبت عدم ضرر الغاز الصخري بالبيئة والإنسان فإنه لا يمكن التعويل عليه على المدى البعيد و بالتالي لا يبقى أمام الجزائر إلا الغاز الطبيعي الذي تحكمه العقود الأجلة وأسواق المدى البعيد، وحتى هذا الأخير لا يمكنه التعويل عليه إلى الأبد خاصة وأن أوروبا الزبون الاستراتيجي للجزائر في مجال الطاقة وهي تتجه نحو سوق جديدة وهي سوق الطاقات المتجددة المتولدة عن الشمس والماء والرياح، إذ يلاحظ نمو سلوك جديد بين مواطني الاتحاد الأوروبي لاستخدام الطاقة النفطية وإحلالها محل الطاقة التقليدية بالقدر الذي يستجيب لتوصيات مختلف المؤتمرات حول البيئة من أجل خفض الاحتباس الحراري وبالتالي فإن نضوب النفط والغاز أو عدم تجارتها سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني لا سيما في ظل تبعيته المفرطة لهما وهو الأمر الذي ينعكس بالضرورة على برامج التنمية، ذلك أن النظام لن يكون قادرا على الاستمرار في سياساته الاتفاقية التي كانت تتيحها له عوائد النفط والغاز والتي كان يستهدف من خلالها الحفاظ على بقائه و استمراريته وتحقيق السلم الاجتماعي، وهو ما قد يدفعه للاقتراض لتغطية تلك النفقات وحتى الاقتراض ربما يصبح صعبا بحكم عدم وجود ضمان(النفط والغاز)

1. إستراتيجية تطوير المناطق الصناعية في ظل الوفرة المالية

إن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم هو اعتماده وبشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد و لمختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتوجيه النظر حول المناطق الصناعية فإن الملاحظة الأولى التي يمكن إبداءها حولها، هو تضارب الهيئات المختصة في تعدادها ، فحسب شركة تسيير المساهمات (SGP) وصل عدد المناطق الصناعية في نهاية 2003 إلى ما يقارب 67 منطقة صناعية بمساحة تقدر بـ14402 هكتار ،أما وزارة الصناعة فقدمت عدد المناطق الصناعية بـ72 منطقة صناعية بمساحة قدرها 14818 هكتار ،وقد آلت مهمة تسيير المناطق الصناعية عند إنشائها إلى مؤسسة تسيير المناطق الصناعية (EGZI) لأجل تفعيل و استغلال كل العقار الصناعي، وجعله تحت تصرف المستثمرين، وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاري (SGI) بموجب القرار05 المؤرخ في 25 جويلية 2003 والتي من مهامها توفير الأمن و أعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية، ومن أهم المناطق الصناعية عبر كامل التراب الوطني : أدرار ،وادي سلي بالشلف ،عين مليلة بآم البواقي، وأريس وجرمة بباتنة ،و أفبو ببجاية ،وسيدي خالد بالبويرة ،وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة ،والمنطقة الصناعية بسطيف وبرج بوعريريج ...الخ إضافة إلى 42 منطقة صناعية جديدة تتوزع على 34 ولاية شرعت الدولة في انشائها وفقا لمواصفات دولية قصد إعطاء دفعة جديدة لعملية التنمية[9].إن الأجهزة و الهيئات السابقة الذكر اعتبرها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في دورته الرابعة والعشرون المنعقدة في ماي 2004 محدودة المهام من حيث المتابعة والإشراف ،وبالتالي برزت عدة مشاكل ،فبدلا من ان يكون العقار الصناعي في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أهم العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ،ففي دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه ولغاية 2001 من بين (4211) قطعة ارض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد (3233) قطعة غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 ،أو مانسبته 23.22 % مقابل 76.77 %غير مسواة[10]، وقد كانت أفضل نسبة استغلال سنة 2004 في الشمال بمعدل 17 % ، وأخفضها في الجنوب بنسبة 7 % مما يؤكد أن المشكلة ليست مشكلة عقار بقدر ما هي مشكلة انعدام روح المقاولاتية[11]، بالإضافة إلى الوضعية المزرية للمناطق الصناعية فإن نسبة 20 % من مجمل المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط ، فيما تتعدى نسبة 43.5 % في الشرق و 62.8 % في الغرب[12]، و يعود ذلك الى[13]:

- ✓ تغير وجهات العقار إلى نشاطات لا ترتبط بالاستثمار ؛
- ✓ غالبية العقارات التي تم التنازل عنها بقيت بدون استغلال.

أ. إعادة تأهيل المناطق الصناعية :

يعتبر برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروعا وطنيا يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي شرعت في تنفيذه وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ابتدءا من أوت 2005 ،يقوم بتحديث الهياكل القاعدية، الطرقات، الانارة الخارجية، توصيل شبكة المياه الصناعية، الربط مع الشبكة الوطنية للكهرباء والغاز وإنشاء مراكز مراقبة وحراسة ...الخ

وفي هذا الإطار برزت ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى كالطريق السريع شرق غرب ،وتم تخصيص غلاف مالي لعملية التأهيل بحجم 72 مليار دينار جزائري للمناطق الصناعية ومناطق النشاط عبر كامل التراب الوطني[14].

كما تم تخصيص حوالي 5 مليارات دينار جزائري في إطار برنامج الهضاب العليا، من أجل توفير العوامل الأساسية لجدب الاستثمار ،ويخص البرنامج كلا من ولاية تبسة والاغواط والجلفة و سعيدة وتيارت و المسيلة وانطلقت الاشغال مع نهاية 2006 على أن تنجز مع نهاية برنامج الإنعاش الثاني أي نهاية 2009، ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200 مليون دينار جزائري لتهيئة المناطق الصناعية لكل من بشار ،أدرار، غرداية، ومناطق النشاط لكل من سيدي عقبة ببسكرة، اليزي، سيدي خويلد (ورقلة)، تمنراست، الاغواط، كما قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقترحات عملية في فيفري 2009 تتضمن مخطط عمل لتطوير القطاع ،ومن بين المقترحات تلك المتعلقة بإنشاء مناطق صناعية نموذجية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل 2014 ،كما تضمنت جملة نمن المقترحات أيضا إنشاء ترميم لمنطقتين صناعيتين غي كل ولاية بما يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الوعاء العقاري .

ب. البرنامج الوطني الإستشرافي للمناطق الصناعية للفترة 2012-2017: [15]

في إطار التعاون و تبادل الخبرات مع دول البحر الأبيض المتوسط وبعد انجاز الطريق السيار شرق غرب قامت الدولة الجزائرية بتغيرات على مستوى المناطق الصناعية تم اعتمادها قي شهر أفريل 2012 ،حيث تم المصادقة على إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة في إطار البرنامج الوطني الإستشرافي للمناطق الصناعية قدرت تكلفته ب 88 مليار دج بمساحة قدرت 7179 بـ هكتار موزعا على 34 ولاية موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) يبين التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة حسب مخطط 2014

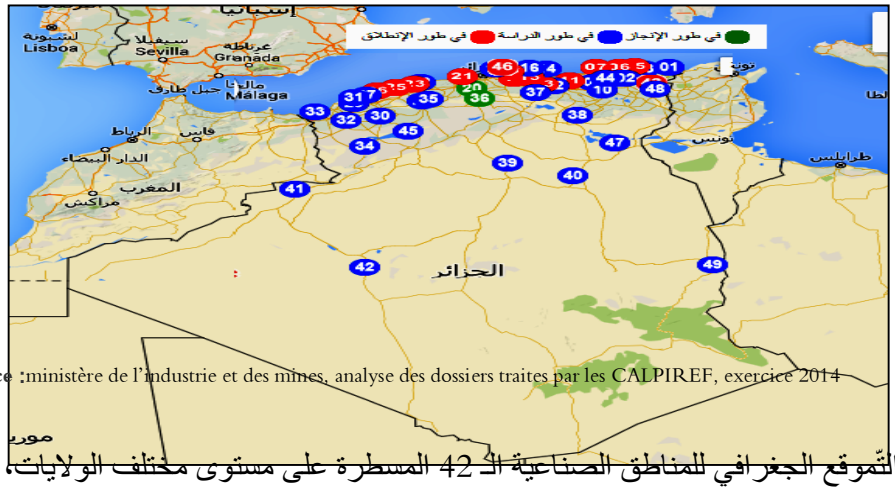

source :ministère de l'industrie et des mines, analyse des dossiers traites par les CALPIREF, exercice 2014

إن اختيار التّموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الـ 42 المسطرة على مستوى مختلف الولايات، جاء على ضوء معايير موضوعية ومن أهم هذه المعايير "الحاجات التنموية المعبر عنها والبنى التحتية القاعدية المتوفرة وعنصر الربح"، كما أن إنجاز هذه المشاريع التي تتربع على مساحة كلية تقدر ب **9122** هكتار,

بلغ "نسبة معتبرة"، حيث "تم الانتهاء من الدراسات المتعلقة بتأثيرها على البيئة و الدراسات الجيو-تقنية وكذا إعداد الصفقات الخاصة بالاستشارة الفنية، بالإضافة إلى وجود مشاريع لإنجاز مناطق صناعية إضافية ستستفيد منها ولايات أخرى, ومن بينها الأغواط التي "تتوفر على قدرات صناعية هامة، كما يمكن إيجاز المعطيات الاجمالية لهذا البرنامج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04) :المعطيات الإجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	42منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشروع	88مليار دينار جزائري
التكلفة الإجمالية للمشروع	34ولاية
المساحة الإجمالية 42 منطقة صناعية	9572
المساحة الصافية	7179

source :Ministere de l'industrie,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement, (avril2012) , LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES, p 12.

الجدول رقم (05) : التقديرات المالية للبرنامج

	الانجاز	مصدر الموارد المالية
مرحلة الاستثمار (إنجاز42 منطقة صناعية)	تهيئة المناطق الصناعية	قروض طويلة الأجل
مرحلة الاستغلال (تسيير المناطق الصناعية)	نفقات التسيير (إدارة صيانة أمن) تسديد القرض	طرق الحصول على المداخيل من طرف الوكالة

المصدر: تم التصفح بتاريخ 2017/05/14 WWW.ANIREF.DZ

حيت شرعت الحكومة في الإجراءات المالية لمشروع انجاز هذه المناطق، الأمر الذي سيعطي دفعا للنسيج الصناعي بالجزائر والجديد في الأمر أن الولاة هم من سيضمنون إقامة هذه المناطق، واستفادت لحد الساعة 30 منها من تخصيص مالي قدره 99 مليار دينار، وعليه فإن إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة يعد إضافة للخريطة الاقتصادية الوطنية إلا أن ذلك يكون في ظل حسن التسيير والتوزيع .

2. انعكاس تدبدب الإيرادات النفطية على برنامج تطوير المناطق الصناعية

إن الاعتماد الشبه التام على الموارد المالية الريعية يؤكد أن انحسارها سوف يؤدي إلى عدم إمكانية النظام الوفاء بالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية تجاه المجتمع، سواء من ناحية المواد الغذائية التي كانت تستورد بتكلفة باهظة أو من حيث القدرة على توفير فرص عمل جديدة فضلا عن أنه سيصبح عاجزا حتى عن دفع الرواتب وأجور الموظفين الذين يشكلون نسبة لا يستهان بها، كما أن ذلك سيعني أن النظام سيوقف الإعانات التي كان يقدمها لمختلف شرائح المجتمع، ناهيك عن تراجع الخدمات العامة من صحة وتعليم، كما أن مشاريع الإسكان والبنية التحتية لا بد وأن يطالها التجميد . فبحلول منتصف سنة 2014 بدأت أسعار النفط تشهد تراجعا متواصلا ما دفع بعض المنظمات المالية الدولية للتنبؤ بمستقبل أسود للجزائر واعتبروا أنها مهددة بمجموعة من الهزات الاجتماعية التي من شأنها تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي ،حيث بدت جليا تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود سياسة احتياطية مالية وقائية ,وهو ما يعرف'' **بصندوق ضبط الإيرادات** '' الذي انشاته الجزائر عام 2000 مع انطلاق طفرة أسعار النفط و المقصود "بصندوق ضبط الإيرادات '' ذلك الصندوق الذي يتم تمويله من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد بـ 37 دولار للبرميل ،لكن مخرجات هذه الأزمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم, وكانت أهم هذه التداعيات هي:

أ.وضعية صندوق ضبط الإيرادات في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول

الشكل رقم (04): تطور وضعية أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2016)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr2016.pdf تاريخ التصفح: 2017/05/14

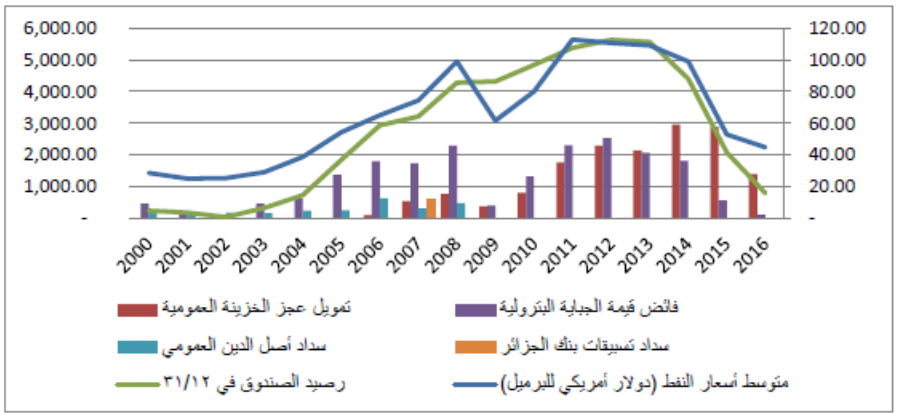

من خلال الشكل السابق يتضح أن صندوق ضبط الإيرادات عرف انخفاضا حادا بسبب لجوء لحكومة إليه في سبيل مواجهة الانخفاض في المداخل النفطية والوفاء بالنفقات العامة[16]، إذ إنخفض فائض قيمة الجباية البترولية بـ 94,56% (98,55 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1.810,32 مليار دينار سنة 2014، وتم تمويل عجز الخزينة العمومية بقيمة 7.240,12 مليار دينار خلال الفترة (2014-2016)، وبهذا فقد تراجع رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784,45 مليار دينار سنة 2016 مقابل 4.408,16 مليار دينار سنة 2014 أي بإنخفاض قدره 82,20%.

وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد الأدنى النظامي المرخص من طرف القانون لهذا الصندوق بلغ في نهاية جوان 2016 ولأول مرة منذ إنشاءه 740 مليار دينار وهذا تبعا للإقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2016. ومن أجل السماح بتغطية باقي العجز في الميزانية الذي قدر بأزيد من 2.450 مليار دينار لمجمل سنة 2016، فقد تم إلغاء الحد الأدنى لصندوق الإحتياط العمومي -في قانون المالية لـ2017 - وهذا للتمكن من السحب من كل ما هو متوفر[17].

ب.الميزانية العامة في ظل ظل أزمة انخفاض أسعار البترول

أثر هبوط أسعار النفط على موارد الميزانية العامة من خلال تراجع حصيلة الجباية البترولية، وهذا ما ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الميزانية العامة للجزائر (2009-2016) الوحدة: مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة			النفقات العامة	رصيد الميزانية
	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات خارج المحروقات		
2009	3275,3	1927	1348,3	5146,3	-1871
2010	3074,6	1501,7	1572,9	4466,9	-1496,5
2011	3403,1	1529,4	1873,7	5731,4	-2395,2
2012	3804	1519	2284,9	7058,1	-3254,1
2013	3895,3	1615,9	2279,4	6024,1	-2128,8
2014	3927,7	1577,7	2350	6995,7	-3068
2015	4552,5	1722,9	2829,6	7656,3	-3103,7
2016	4943,6	1682,5	3261,1	7383,6	-2439,9

المصدر: وزارة المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية سجلت ارتفاع من 2009 إلى 2013 نتيجة انتعاش سوق النفط العالمي وارتفاع أسعاره لكن سرعان ما تم تسجيل تراجعا في هذه العائدات سنتي 2015 و 2016 نتيجة تراجع أسعار إيرادات النفط بسبب انهيار الأسعار ما دفع بالجزائر في سنة 2016 إلى الرفع من الإيرادات خارج المحروقات من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية بـ 15% ورفع أسعار الوقود والكهرباء .

كما شهدت النفقات العامة ارتفاعا بالرغم من تراجع إيرادات الجباية البترولية بسبب تبني الجزائر لسياسات توسعية من خلال مخططات خماسية ذات مشاريع عملاقة وإصلاحات اجتماعية ما أدى إلى استمرار العجز في الميزانية وتفاقمه. في سنة 2016 انتهجت الجزائر تدابير حاسمة تهدف إلى ترشيد النفقات لتحقيق وفرة مالية وهو أدى إلى انخفاض العجز في هذه السنة بنسبة 21%.

3. تشخيص وضعية المناطق الصناعية في الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار النفط 2014

في ظل الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الجزائري جراء تهاوي أسعار النفط تبرز المناطق الصناعية من بين الآليات التي قد تبني عليها الحكومة آمالا كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، إلا أن واقع هذه المناطق يظل بعيدا كل البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة كون نصف هذه المناطق غير مستغلة، فضلا عن وجود مناطق صناعية أخرى لم يستغل منها إلا نسبة صغيرة فقط والسبب يعود إلى عدم جدية المستثمرين المتقدمين للحصول على هذه الامتيازات، حيث يستغل العديد منهم هذه القرارات كضمان للحصول على قروض وتسهيلات بنكية، ليحول بعدها نشاطه أو يستغل الأموال لأغراض أخرى، وهو ما جعل الحكومة السابقة تقرر إيفاد لجان للولايات من أجل التحقق من العقار الصناعي غير المستغل .

وما يمكن ملاحظته أيضا بالرغم من انحسار المردود المالي للدولة الريعية بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2014 والذي أظهر حقيقة شكلية التنمية المتبعة من قبلها وبدت سلبية المسار التنموي المغلوط تتضح للعيان ، وأبرز تلك السلبيات:

- ✓ عدم وجود قاعدة اقتصادية قادرة على استيعاب الهزة النفطية ؛
- ✓ الاعتماد الشبه كلى للدولة على الإيرادات النفطية.

إلا أنها لازالت تسعى في مخطط عملها الجديد للاستجابة للطلب على العقار الصناعي من خلال تهيئة مناطق صناعية جديدة للنشاط عبر الولايات، وكذا من خلال إنجاز 50 منطقة صناعية أخرى مبرمجة بصفة تدريجية والتى ستمنح بحق امتياز غير قابل للتنازل مع وجود دفاتر شروط محكمة فى هذا الإطار ، فى الوقت الذي تعاني فيه العديد من المناطق الصناعية من وضع كارثي نتيجة انعدام التهيئة ومستلزمات النشاط بالإضافة إلى افتقارها للتكنولوجيات الحديثة.مع بروز توجه جديد ألا وهو إعطاء فرصة للقطاع الخاص في تسيير وتهيئة المناطق الصناعية بعدما كانت الدولة تتحكم بزمام الأمور ، فتهيئة المناطق الصناعية الجديدة التي سيتم إنشاؤها والبالغ عددها 50 منطقة سيكلف الدولة أمولا باهظة تتجاوز 500 مليار دينار، بدون احتساب تكاليف إيصال الكهرباء والماء والتهيئة التي ستكلف عبء مالي إضافي بقيمة تتراوح بين 150 إلى 200 مليار دينار، ومشاركة المتعاملين الخواص في تهيئة وتسيير تلك المناطق قد يخفف العب الذي تتحمله الدولة نتيجة ذلك ، فكلفة تلك الأشغال تقدر بـ 200 دينار للمتر المربع وهو مبلغ في متناول الشركات الخاصة .

الخاتمة

إن تجربة المناطق الصناعية وما صاحبها من صعوبات في تحقيق أهداف النمو في الولايات، يدفع إلى التفكير في أسلوب أكثر تطورا لتهيئة الإقليم وتحقيق معايير الجدب السكاني وتنافسية الولايات في ظل الدولة الريعية، كما أن إيجاد المساحات وتهيئتها لا يكفي لخلق النشاط الاقتصادي، لأن الأمر مرتبط بوجود عقلية مقاولاتية لدى الأفراد، فبالرغم من التحفيزات التي تقدمها الحكومة لن تكون النتيجة إيجابية ما لم تبحث عن طرق تفعيل ديناميكية الاقتصاد الوطني، مع ضرورة إطلاق مجموعة من الدراسات المحلية على مستوى الولايات لخلق أقطاب صناعية وخدماتية على المستوى الوطني وتأطيرها بالموارد اللوجيستيكية

المتعلقة خاصة بسبل النقل على غرار الطرق والسكك الحديدية، وعليه فحتمية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد غير ريعي لا تستدعي أحدات تغيرات في التوجهات الانمائية للدولة فقط بل تستدعي أيضا وجود قطاع خاص قادر على دعم القاعدة الإنتاجية و إبراز قدرته في التهيئة وتسيير تلك المناطق الصناعية .وطالما بقيت الدخول الريعية التي مصدرها النفط تلعب دورا في تمويل برامج التنمية الصناعية فان هذا قد يضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة المتغيرات الخارجية والداخلية بمعنى أن أي هزة نصيب حركة التجارة الدولية تنتقل بسرعة إلى اقتصاد هذه الدولة الريعية وكثيراً ما تحدث هزات اجتماعية شديدة الوطأة كون أن هذا الاقتصاد رخوا ولا يستند إلى قول إنتاجي صلب ذلك أن بنية الاقتصاد الريعي هي في واقع بنية غير إنتاجية .

قائمة الهوامش

1. Hossein Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in : M A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London; New York: Oxford University Press, 1970), p. 429.
2. فتحي محمد البعجة ،التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية إلى عصر النفط ،بنغازي ،دار النهضة ،الطبعة الأولى ،2006 ،ص516 .
3. نبيل جعفر رضا ، **مفهوم الدولة الريعية**، مجلة الحوار المتمدن، الإدارة والاقتصاد ،العدد3631 ، 07-02-2012، ص 02.
4. H.Mahdavy, OP.CIT, pp(432-435).
5. صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديموقراطية :الثنائية المستحيلة حالة العراق ،بغداد ،مؤسسة فريد ريش إيبرت ،2013 ،ص 04 .
6. فتحي محمد البعجة ،مرجع سابق ، ص 512 .
7. صالح ياسر،مرجع سابق ، ص 4.
8. محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، 2000 ،ص 59.
9. زناد سهيلة، بوعكريف زوهير" **مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة**"، الملتقى الدولي حول التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة و والمتوسطة وفي دعم تنافسينها ،جامعة قالمة ،يومي 6-7 ماي 2013 ،ص 9
10. كريمو دراجي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد ، والتسيير والتجارة، العدد 23 ، جامعة الجزائر 03 ،2011 ،ص67 .
11. Voir K. Khebbache, M. Belattaf ," La problématique du foncier: une contrainte à l'investissement industriel et au développement local", colloque international Développement local et gouvernance des territoires, Université de JIJEL, 3-5 novembre 2008.p;9.
12. سليمة غدير أحمد،" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة ورقلة، 2011،ص 135 .
13. La configuration du foncier en Algérie, **rapport CNES,** P 61.
14. منى مسغوني:" **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، مجلة الباحث، العدد10 ،جامعة ورقلة ، 2012،ص125.
15. Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement," LEPROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES", avril2012, p03.
16. عبد الحميد مرغيت، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، شوهد بتاريخ: 2018/05/24على الرابط الإلكتروني التالي:
17. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12/-.pdf
18. وكالة الأنباء الجزائرية، **2016 : نموذج اقتصادي جديد وترشيد الميزانية لمواجهة الأزمة المالية**، شوهد بتاريخ: 2018/05/26 على الرابط الإلكتروني التالي:http://www.djazairess.com/aps/437760

قائمة المصادر والمراجع

1. زناد سهيلة، بوعكريف زوهير" **مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة**"، الملتقى الدولي حول التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة و والمتوسطة وفي دعم تنافسينها ،جامعة قالمة ،يومي 6-7 ماي 2013 .
2. كريمو دراجي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد ، والتسيير والتجارة، العدد 23 ، جامعة الجزائر 03 ،2011 .
3. فتحي محمد البعجة ،التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية إلى عصر النفط ،بنغازي ،دار النهضة ،الطبعة الأولى ،2006 .
4. نبيل جعفر رضا ، **مفهوم الدولة الريعية**، مجلة الحوار المتمدن، الإدارة والاقتصاد ،العدد3631 ، 07-02-2012 .
5. صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديموقراطية :الثنائية المستحيلة حالة العراق ،بغداد ،مؤسسة فريد ريش إيبرت ،2013 .
6. محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الاولى ، 2000 .

7. سليمة غدير أحمد،" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011.
8. منى مسغوني:" **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، مجلة الباحث، العدد10 ،جامعة ورقلة ، 2012.
9. عبد الحميد مرغيت، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، شوهد بتاريخ: 2018/05/24على الرابط الإلكتروني التالي:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12/-.pdf
10. وكالة الأنباء الجزائرية، **2016 : نموذج اقتصادي جديد وترشيد الميزانية لمواجهة الأزمة المالية**، شوهد بتاريخ: 2018/05/26 على الرابط الإلكتروني التالي:http://www.djazairess.com/aps/437760
11. عبد الله سالم السلوم ،انعدام الريعية لا يعني الاستدامة (بتصرف) متوفر على الموقع : https://alphabeta.argaam.com/article/detail/103473
12. رياض الخوري، **إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية** ، نشرة الإصلاح العربي ، ايلول 2008 .
13. وزارة المالية
14. Hossein Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in : M A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London; New York: Oxford University Press, 1970).
15. K. Khebbache, M. Belattaf ," La problématique du foncier: une contrainte à l'investissement industriel et au développement local", colloque international Développement local et gouvernance des territoires, Université de JIJEL, 3-5 novembre 2008.
16. Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement," LEPROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES", avril2012.
17. La configuration du foncier en Algérie, **rapport CNES.**
18. http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr2016.pd
19. WWW.ANIREF.DZ
20. Ministere de l'industrie,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement, (avril2012) , LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES
21. www.ons.dz
22. **Ministére des Finance, Direction générale des Douane sur :** www.douane.gov.dz/pdf/Avis%20de%20presse%20fr.pdf
23. ministère de l'industrie et des mines, analyse des dossiers traites par les CALPIREF, exercice 2014